بيان اخباري

غرامات أكبر على الذبح غير القانوني واللحوم غير الخاضعة للفحص

30 تشرين الأول/أكتوبر 2024 استفسارات إعلامية

ردًا على زيادة الذبح غير القانوني وبيع اللحوم غير الخاضعة للفحص، تعمل حكومة ألبرتا على زيادة العقوبات لكي تحمي المستهلكين.

يُعد بيع اللحوم دون فحصها أمرًا غير قانوني في ألبرتا. يشكل الذبح غير القانوني وعدم الامتثال لمعايير سلامة الأغذية خطراً على صحة الإنسان والحيوان وقد يضر بقطاع الثروة الحيوانية وتجهيز اللحوم بأكمله في ألبرتا. في حالة إقراره، فإن *قانون فحص اللحوم المعدَّل* من شأنه أن يزيد الحد الأقصى من الغرامات وهو 10 آلاف دولار إلى 100 ألف دولار لكل مخالفة.

تقترح حكومة ألبرتا زيادة هذه الغرامات لضمان وجود رادع كبير، وبالتالي يتم تحفيز المخالفين على الامتثال *لقانون فحص اللحوم*. من شأن التغييرات المقترحة أن تدعم سلامة الغذاء لسكان ألبرتا دون زيادة تكاليف اللحوم الخاضعة للتفتيش على المستهلكين أو تكاليف التشغيل على الصناعة. تقترح هذه التغييرات زيادة الغرامات على الذين يرتكبون مخالفة بموجب *قانون فحص اللحوم*، ومن شأن هذا أن يجعل ألبرتا متماشية مع الولايات القضائية الأخرى.

"إننا نتخذ إجراءات للحفاظ على ثقة الجمهور في نظامنا الغذائي. "أحث بشدة جميع سكان ألبرتا على شراء لحومهم من المشغلين وتجار التجزئة المرخصين، وأثناء شراء اللحوم، اسألوا بائع التجزئة الذي تتعاملون معه من أين يأتي اللحم وما إذا كان قد تم فحصه."

آرجيه سيجوردسون، وزير الزراعة والري

بالإضافة إلى زيادة الغرامات، فإن التعديلات من شأنها تمديد فترة التحقيق وتوجيه الاتهامات للذبح غير القانوني وبيع اللحوم غير الخاضعة للفحص. ويسمح القانون حاليا للمفتشين بعد مرور عام على وقوع المخالفة بالتحقيق في مزاعم الذبح غير القانوني أو بيع اللحوم غير الخاضعة للتفتيش. في حالة إقرار هذا القانون، سيتم تمديد فترة التحقيق في القضايا المعقدة إلى عامين من تاريخ وصول المخالفة إلى علم المفتش.

"معظم سكان ألبرتا يعتبرون سلامة الغذاء أمرًا مفروغًا منه لأن ألبرتا لديها بعض من أفضل الأشخاص في مقاطعتنا وبلدنا الذين يهتمون بصحتنا. تضع الهيئات التنظيمية الفيدرالية والإقليمية المصلحة الفضلى لجميع سكان ألبرتا في الاعتبار عندما يخرجون كل يوم للقيام بوظائفهم. وهذا هو السبب وراء الحاجة إلى إجراء التغييرات اللازمة لتحسين سلامة الغذاء بشكل عام وتعزيز قوانيننا وأنظمتنا الإقليمية، لحماية صحة وسلامة جميع سكان ألبرتا".

التصنيف: عام

مايك بوما، المدير العام لشركة فاميلي ميتس

"بصفتي باحثة في مجال سلامة وجودة اللحوم، أشيد بحكومة ألبرتا لتعديلاتها المقترحة على *قانون فحص اللحوم*. "إن الزيادة الكبيرة في العقوبات المفروضة على مخالفة *قانون فحص اللحوم* ستساعد في ضمان أن اللحوم المتاحة للمستهلكين آمنة للاستهلاك."

لين ماكمولين، أستاذة فخرية، جامعة ألبرتا

حقائق سريعة

- يُعد بيع اللحوم دون فحصها أمرًا غير قانوني في ألبرتا.
- يجب أن تأتي أي لحوم أو منتجات لحوم يتم بيعها أو توزيعها في ألبرتا من منشأة ذبح (مسلخ) أو منشأة معالجة خاضعة للتفتيش.
- يتواجد مفتشو اللحوم التابعون لحكومة ألبرتا في مواقع المسالخ المرخصة إقليميًا للتأكد من أن اللحوم المنتجة آمنة للاستهلاك.
- عند الحاجة، توفر ألبرتا أيام ذبح إضافية للمرافق المرخصة إقليميًا، بما في ذلك عطلات نهاية الأسبوع، لدعم الاحتفالات الثقافية.
- تقوم ألبرتا بترخيص 121 مسلخًا لإنتاج اللحوم الخاضعة للتفتيش تحت إشراف مفتشي اللحوم الإقليميين.
- يوجد في ألبرتا 65 مفتشًا للحوم ومتخصصًا في البرامج يدعمون التراخيص والتفتيش والمراقبة.

المعلومات ذات الصلة

- قانون فحص اللحوم - قواعد ذبح وبيع اللحوم الخاضعة للفحص
- دليل عمليات الذبح المرخصة - المسالخ، الجزارون المتنقلون، مرافق الجزارين المتنقلة وعمليات الذبح في المزارع
- الموارد الخاصة بعمليات الذبح المرخصة إقليميًا
- مشروع القانون 28: قانون فحص اللحوم المُعدَّل

الوسائط الإعلامية المتعددة

- شاهد المؤتمر الصحفي
- استمع للمؤتمر الصحفي

استفسارات وسائل الإعلام

داربي كراوتش

587-335-6934

السكرتير الصحفي لوزارة الزراعة والري

التصنيف: عام